H. Abdel Hadi, M. El-Labadi, N. Paech, B. Sommer, H. Weingartz,
BRD, Israel und die Palästinenser: Eine Fallstudie zur Ausländerpolitik.
(Pahl - Rugenstein Verlag, Köln 1973).

بعد حوادث ميونخ ، عندما احتلت جماعة من منظمة أيلول الاسود جناح الفريق الاسرائيلي في مدينة الالعاب الاولمبية ، وقتلت ١٥ شخصا ، بدأ اضطهاد الفلسطينيين في جمهورية المانيا الاتحادية. ففي اكتوبر ١٩٧٢ كان ما لا يقل عن ٢٥٠ طالبا وعاملا فلسطينيا قد طردوا من البلاد ، كما الغيت شرعية اتحاد طلبة فلسطين واتحاد عمال فلسطين. وادعت حكومة المانيا الاتحادية ان اضطهاد الفلسطينيين انما هو جزء من محاربة الارهاب الدولي ، وكان هذا الادعاء مصحوبا بحملة دعائية ضد العرب .

وقصة طرد الطلبة والعمال الفلسطينيين من ألمانيا ، والغاء شرعية اتحاد طلبة فلسطين واتحاد عمال فلسطين هو موضوع هذا الكتاب الذي ألف بعد سنة واحدة من حوادث ميونخ ، وعنوانه « جمهورية المانيا الاتحادية واسرائيل والفلسطينيون دراسة في معاملة الاجانب » . والكتاب لا يناقش هذه الاحداث ، ولا يعطينا دراسة مصحوبة بالوثائق عن قرارات اضطهاد العرب والفلسطينيين ، ولو ان بعضها موجود في فهرست الكتاب . انه عبارة عن محاولة تحليلية لاضطهاد الطلبة والعمال الفلسطينيين واعلان عدم شرعية اتحاد طلبة واتحاد عمال فلسطين في المانيا الاتحادية كتبرير لسياسة هذه الدولة في معاملتها للاجانب بشكل عام . وبالرغم من اعتراف المؤلفين بأن اضطهاد الفلسطينيين في المانيا هو حالة شاذة، الا انهم يدعون بأن تطبيق هذه السياسة المتشددة في معاملة الفلسطينيين باعتبارهم أجانب في البلاد ، يوضح مصلحة بلادهم وسياستها في معاملة الاجانب بوجه عام وفي قراراتها بطردهم من البلاد في الحالات الاعتيادية .

ويؤكد مؤلفو الكتاب ان حوادث ميونخ لم تكن — كما تدعي حكومة المانيا الاتحادية — السبب الرئيسي في طرد الطلاب والعمال الفلسطينيين واعلان عدم شرعية منظماتهم ، ولكن السبب في هذا كله هو ان هذه الحوادث جعلت تطبيق هذه القوانين السياسية في معاملة الاجانب ، والتي كان من المنطقي تطبيقها من قبل ، جعلته سهلا ومقبولا في نفس الوقت .

وطبقا للتشريعات الالمانية الاتحادية بخصوص الاجانب ، فان الاجنبي شرعيا لا يحق له البقاء في المانيا الاتحادية حتى اذا كان يعيش فيها لمدة طويلة . ومسموح لهذا الاجنبي ان يبقى فيها لفترة محدودة من الوقت . ويمكن طرده في أي وقت اذا كان وجوده فيها يتعارض — كما في القانون — مع مصالح الدولة .

يبحث الفصلان الاول والثاني في هذه المصالح حيث يكشفانها على طبيعتها الرأسمالية والاستعمارية . فالفصل الاول يناقش العلاقات الخاصة التي تربط بين اسرائيل وجمهورية المانيا الاتحادية كعامل حاسم في موقف حكومة المانيا والرأي العام الالماني العدائي للفلسطينيين .

ومن الواضح الجلي في هذا الكتاب ان هناك تعاونا تقليديا بين الحركة الصهيونية والاستعمار الالماني والذي بدأ في أوائل سنة ١٨٩٨ حين اجتمع هرتزل بأمبراطور المانيا في ذلك الوقت طالبا تأييد ومساندة الامبراطورية الالمانية للاستيطان الصهيوني في فلسطين . ولقد تعاون الصهيونيون مع هتلر وسياسته المعادية للسامية ، فلقد حبب هتلر فكرة نزوح اليهود الى فلسطين حتى أنه سمح لهم بنقل أجزاء من رأسمالهم الى فلسطين بواسطة منظمة بلطرو الصهيونية . ولقد استمر هذا التعاون الصهيوني النازي بعد سقوط هتلر على شكل دفع تعويضات لليهود ولدولة اسرائيل ، وبالاضافة الى ما يسمى تعويضات جرائم الحرب التي لا تزال تدفع للدولة الاسرائيلية هناك مساعدات عينية تقدمها دولة المانيا الاتحادية الى اسرائيل . من هذه المساعدات ما هو عسكري ومنها ما هو على شكل معونات اقتصادية او تعاون في المجال العلمي او الفني ، ومنها ما هو على شكل استثمارات لرؤوس الاموال أو افضلية في التجارة الخارجية . ولهذا فاعلان عدم شرعية اتحاد طلبة فلسطين